

جامعة ميد أوشن - كلية الإدارة

تكليف الأسبوع العاشر (الختامي)

تحليل قضية بحثية معاصرة في الإدارة العامة

إعداد: مساعد سليمان الحزامي

برنامج الدكتوراه في الإدارة - الفصل الدراسي الثالث 2025

مقرر: قضايا بحثية 1

إشراف: د. هبة كمال



أولاً: تحديد القضية البحثية

تشهد الإدارات الحكومية في السنوات الأخيرة توسعًا متسارعًا في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم عمليات اتخاذ القرار، سواء في تخطيط السياسات العامة، أو إدارة الموارد، أو تقييم المخاطر، أو تحسين جودة الخدمات. وقد أدى هذا التوسع إلى بروز قضية بحثية محورية تتمثل **في التوازن بين تحقيق الكفاءة الإدارية من جهة، وضمان المساءلة والشفافية من جهة أخرى.**

تنطلق هذه القضية من تساؤل جوهري مفاده:

هل يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز جودة القرار الحكومي دون الإخلال بالقيم العامة؟
أم أنه يخلق تحديات جديدة تتطلب إعادة نظر في آليات الحوكمة والمساءلة؟

ثانيًا: الخلفية النظرية للقضية

ترتبط هذه القضية بعدد من المداخل النظرية في الإدارة العامة، من أبرزها مدخل الحوكمة الرقمية الذي يركز على استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الأداء المؤسسي، ومدخل **اتخاذ القرار** العقلاني الذي يفترض أن توفر البيانات والتحليل المتقدم يؤدي إلى قرارات أكثر دقة. في المقابل، يبرز مدخل القيم العامة الذي يؤكد أن القرار الحكومي لا يُقاس بالكفاءة فقط، بل بمدى **عدالته وشفافيته وقابليته للمساءلة**.
تظهر الأدبيات أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرة عالية على معالجة البيانات المعقدة، لكنه في كثير من الحالات يعمل ضمن **نماذج غير شفافة**، مما قد يضعف فهم صانعي القرار لمنطق النتائج التي يقدمها.

ثالثاً: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقضية

تتضمن القضية عددًا من المفاهيم الرئيسة، من أهمها **الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، اتخاذ القرار المدعوم بالخوارزميات، الكفاءة الحكومية، المساءلة العامة، الشفافية، والثقة المؤسسية**. وتكمن خطورة التعامل مع هذه المفاهيم بصورة منفصلة في إغفال الطبيعة التفاعلية بينها، حيث يؤدي التركيز على الكفاءة التقنية دون المساءلة إلى إضعاف الثقة العامة.

رابعًا: أبعاد القضية البحثية

البعد الإداري

يتمثل في تحسين سرعة ودقة القرارات وتقليل الاعتماد على الاجتهاد الشخصي، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي.

البعد التقني

يرتبط بجودة البيانات المستخدمة، وتصميم الخوارزميات، ومدى قابليتها للتفسير والفهم من قبل المستخدمين.

البعد الأخلاقي

يتعلق بمخاطر التحيز الخوارزمي، والتمييز غير المقصود، وتأثير القرارات الآلية على حقوق الأفراد.

البعد القانوني

يثير تساؤلات حول تحديد المسؤولية القانونية عند وقوع أخطاء ناتجة عن قرارات مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

البعد التنظيمي

يركز على مدى جاهزية الهياكل التنظيمية والثقافة المؤسسية لاستيعاب هذه التقنيات وإدارتها بفعالية.

خامسًا: الإشكاليات البحثية المرتبطة بالقضية
من أبرز الإشكاليات التي تواجه دراسة هذه القضية **غموض آليات اتخاذ القرار داخل الأنظمة الذكية، وضعف الأطر التنظيمية الحاكمة** لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، إضافة إلى **الاعتماد المفرط على الخوارزميات دون رقابة بشرية فعالة**. كما تعاني الأدبيات العربية من نقص واضح في الدراسات التطبيقية التي تتناول هذه الإشكاليات بعمق.

سادسًا: الاتجاهات البحثية في الأدبيات

يمكن تصنيف الاتجاهات البحثية إلى ثلاثة مسارات رئيسية:

الأول يركز على **فوائد الذكاء الاصطناعي** في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

الثاني يتبنى منظورًا نقديًا يسلط الضوء على **المخاطر الأخلاقية والمؤسسية**.

أما الثالث فيدعو إلى تبني نماذج هجينة توازن بين القدرات التقنية والدور البشري في اتخاذ القرار.

ويُعد الاتجاه الثالث الأكثر توافقًا مع طبيعة العمل الحكومي ومتطلبات المساءلة العامة.

سابعًا: التحديات المنهجية في دراسة القضية

تواجه دراسة هذه القضية تحديات منهجية متعددة، من بينها صعوبة قياس القيم العامة مثل **المساءلة والثقة**، وتعقيد تصميم أدوات بحث قادرة على الفصل بين **الأثر التقني والأثر البشري والتنظيمي**. كما تتطلب هذه القضية تصاميم بحثية مرنة تجمع بين المناهج الكمية والنوعية.

ثامناً: رأيي كباحث دكتوراه

من وجهة نظري، لا يكمن التحدي الحقيقي في إدخال الذكاء الاصطناعي إلى القرار الحكومي،

بل في حوكمته بطريقة تضمن بقاء الإنسان في موقع المساءلة والمسؤولية.

وأرى أن السياق السعودي يمتلك فرصة مميزة لبناء نموذج متقدم يوازن بين التحول الرقمي والقيم العامة، إذا ما تم تبني أطر واضحة للحوكمة والتفسير والرقابة.

تاسعًا: الخاتمة

تُعد قضية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار الحكومي من القضايا البحثية المعاصرة ذات الأهمية المتزايدة، لما تحمله من فرص لتحسين الأداء، وما تثيره من تحديات أخلاقية وتنظيمية. وتمثل هذه القضية مجالًا خصبًا للبحث العلمي المستقبلي، خصوصًا في البيئات الحكومية التي تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي دون التفريط بثقة المجتمع.